

اختصاص المجاكم المختلطة

في مصر

كتب مجلة الهلال مقالاً ممتعاً عن كيفية نشوء المجاكم المختلطة في مصر وعن ماهية اختصاصها واعمالها بمناسبة قرب الاحتفال بيوبيل هذه المجاكم بسراي محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية وقد أثرنا نقله فيما يلي:

الامتيازات والمجاكم الفصلية

المجاكم المختلطة اثر من آثار الخديوي اسماعيل باشا خفف بها عن مصر واعلمها عبئاً ثقيلاً من اعباء الامتيازات الاجنبية التي اتسعت دائرتها بنوافذ الاوربين والاميركيين الى مصر واحتكاك مصالحهم بمصالح الحكومة والاھالي، وكانت مرجع هؤلاء الاجانب الى فواصلهم سواء في قضاياهم الشخصية وما يرتكبونه من جنائيات، والدعاوي التي يقيمها عليهم الاھالي المصريون وبلغ تطرف بعض القناصل انهم استدعوا الحكومة المصرية الى محاكمهم وحكموا عليها لمصلحة رعاياهم بتعويضات باهظة بلغت قيمتها في اربع سنوات من سنة ١٨٦٤-١٨٦٨ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ولم تكن المجاكم الفصلية متضامنة في نشريعها واحكامها، بل كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ولا تعترف بالاحكام التي تصدرها زميلاتها. وكانت احكام هذه المجاكم تستأنف الى محاكم بلادها مثل محكمة اكس في فرنسا وانكونا في ايطاليا وتريستا في النمسا. وفي عهد الخديوي اسماعيل انشئت محكمتان للقضايا التجارية التي يرفعها الاجانب على الاھالي وبالعكس. وقد وصفها صاحب كتاب تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل بقوله: «... وكانت كل منها مشكلة من رئيس وطني وعضو كان يدري شيئاً من شؤون التجارة او قوانينها، ومن محققين وطنيين ومحققين

للقبعة فقط، ويتخذونها دليلاً قاطعاً على أهمية عاصمة الاسلح العانية التي هبت سيفها
 انحاء تركيا واقتلعت العوائد القديمة من جذورها، فلا شك انهم واعمون. لان
 تركيا تنهض اليوم باصلاحات هي على جانب عظيم من الاهمية ولو قيست بالقبعة لبذلتها
 ونافست عليها لانها احدث وارقي اما تغيير القبعة فحدث عادي بسيط.

تثبتت مفوضية العدلية واتفقت مع كبار المشرعين الاثراك على ضرورة السير بموجب
 الانظمة الاوربية وشرى طرق الاوربيين فيما يخص بالانظمة الجديدة غير ان
 الانظمة الاوربية نفسها كما هي عليه اليوم لانكني لمقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة
 في اوربا. وهاتين اولاً. نسمع اصوات الشكوى وعبارات التذمر ترتفع من كل
 مكان محتجة على تطبيق بعض القواعد القانونية والعمل بمقتضاها، فيلزمنا اذن عند
 تقرير هذه الانظمة في بيئتنا النصار فيها وتنقيتها من كل شائبة ونزع كل التراتر
 القديمة منها. يعلم الجميع ان تركيا قد مارث في حياتها على غير المناهج الدينية فطلعت
 البدع واغلقت الزوايا والنكايا ودرجت. سيف سبيل التقدم والارتقاء. وهي تجتاز
 اليوم دوراً الشبه بدو النهضة عند الاوربيين. لو نظرنا الى الشرائع والانظمة جميعها
 لانقيتها نحافظ على القديم حتى ان الانظمة الاوربية نفسها لم تبلغ ذروة الكمال
 العليا فهي لا تكفل تمامها حياة الحياة ولا توافق جميع مقتضيات الجيل الحاضر.

اما قد بدأنا نغفر في القوانين ونحدث الاصلاحات فاننا نرجو ان لانتهوا من
 بعد اليوم في واجباتنا وان نغفر على ما تتطلبه حياتنا الاجتماعية من القوانين الثلاثة
 مع احتياجنا الحيوية.

الذين اتفقت الحكومة المصرية مع الدول على اختيارهم للعمل في المحاكم المختلطة واستقبلهم الخديوي اسماعيل يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ في حفلة بسراي رأس التين بالاسكندرية حضرها فئصال الدول ومعتمدوها ماعدا المعتمد السياسي الفرنسي . والامير محمد توفيق باشا (ولي العهد وناظر الداخلية حينذاك) ومنصور يكن باشا واسماعيل صديق باشا ونو بار باشا ومحمد ثريف باشا ومصطفى رياض باشا ورجال المعية السنية . والي الخديوي خطبة رحب فيها بالمشارين والقضاة وختتمها بقوله « ان هذا اليوم ايها السادة سيكون من ايام التاريخ المصري المعدودة وسوف بعد فائحة عصر مدنية جديدة واني لمقتنع بان مستقبل العمل العظيم الذي انشأناه معا قد اصبح بعون الله تعالى امراً مضموناً . وفي اول يناير سنة ١٨٧٦ احتفل بافتتاح المحاكم المختلطة في الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية . ورأس حفلة الاسكندرية المرحوم مصطفى رياض باشا وتبادل ورئيس محكمة الاستئناف خطب التهئة والترحيب

قضاة محكمة مصر

هذه اسما القضاة الذين تألفت منهم دوائر محكمة مصر « القاهرة » نقلاً عن اعلان اذاعته رئاسة المحكمة في الجريدة الرسمية في شهر فبراير ١٨٦٧

— رتب اعمال المحكمة المصرية الابدائية على هذا الوجه . مسيو هاجنس نيظ بالقضاء في القضايا اليسيرة الصلحية السهلة النظر فيها . مسيو ساكو بولو نيظ بالقضاء في تهمات الاجانب وتحقيق ارتكاباتهم وجناياتهم . مسيو ستوبلار نيظ بالقضاء في القضايا الفورية . حماد بك نيظ بالقضاء في ارتكابات الاهالي وجناياتهم . مسيو باتشليز نيظ بفتيش تقييد الزهون ورئاسة قوميون اعانة القراء بالنظر في دعاويهم مجاناً . « تأليف المحكمة المدنية والتجارية من هؤلاء » الرئيس مسيو استوبلار ، مسيو باتشليز ، مسيو ساكو بولو ، عبد السميع افندي ، السيد صالح بك . « تأليف محكمة التأديبات من هؤلاء » رئيسها مسيو استوبلار ، مسيو باتشليز ، عبد السميع افندي . « تأليف شورى الارتكابات والجنايات من هؤلاء » المسيو هاجنس ، مسيو ساكو بولو حماد بك . وعقدت الدائرة التجارية لأول مرة يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٦ والدائرة

اجنبيين لا يدرون شيئاً بالمرّة من القوانين ويحكمون في الغالب اما طبقاً للبداعة والعادات اذا كانوا نزهاء ، واما طبقاً للاهواء اذا كانوا امن تلعب الرشوة بضائرهم » وقد بقيت هاتان المحكمتان تعملان الى جانب المحاكم القنصلية حتي انشئت المحاكم المختلطة مساعي نوبار باشا

وكان نوبار باشا يد الخديوي اسماعيل العاملة في انشاء المحاكم المختلطة وقد ليث بعمل مجد واخلاص لاتمام هذا المشروع القضائي العظيم ثمانى سنوات . ففي سنة ١٨٦٧ وضع مذكرة رفعها الى سمو الخديوي مبيّنة فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وانه عقبة في سبيل المصالح الاجنبية واستقدام اصحاب الكفاية من الغربيين لتسليمهم زمام الاعمال التي تحتاج الى اخصائين ثم سافر غير مرة الى باريس ولندن والاستانة وفواض ولاية الامر هنا وهناك في انشاء محاكم دولية مختلطة فلم يلب طلبه الا الحكومة الانكليزية وعارضته الحكومتان الفرنسية والتركية . وتردّت بقية الحكومات في قبول الطلب الا بضمانات وقبود ثقيلة بل وجد سيف مصر من يعارض ويعاكس وكان مفتى الديار المصرية في طلبه المعارضين فاخرجه الخديوي من منصبه وعين بدله من وافق على المشروع وافتي بانه غير مخالف للدين .

وبذل نوبار جهمه واستخدم كل ما عنده من دهاء وكياسة وما بين يديه من ذهب اسماعيل حتي نال بغيته . ووافقت الدول كلها في اوائل سنة ١٨٧٥ على انشاء المحاكم المختلطة بصفة تجرّبة تجدد كل خمس سنوات بموافقة الدول وامرغال تصدره الحكومة المصرية . وهذه اسماء الدول التي اشتركت في التصديق على اشاء المحاكم المختلطة . النمسا والمجر ، بلجيكا ، دانيمارك ، فرنسا . اسانيا ، بريطانيا العظمى ، اليونان ، هولانده ، ايطاليا ، اسوج نروج ، اسبانيا ، البورتغال ، روسيا ، الولايات المتحدة . وقد صدر آخر قرار في يناير سنة ١٩٢٢ بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى اجل غير مسمى .

استقبال القضاة الاول وافتتاح المحاكم

وفي يونيو سنة ١٨٧٥ واصل الى مصر المستشارون والقضاة الاجانب ماعدا الفرنسيين .

هذه الدول في سنة ١٩١١ على تأليف لجنة نشر بعبء من اعضاء الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة واقدم قاضي من قضاة كل من الدول التي صادقت على انشاء المحاكم المختلطة وليس لها قاضي في محكمة الاستئناف . وقد ساعد وجود هذه اللجنة على تنفيذ عشرات من القوانين على الاجانب بسرعة ولو لاها لافترض تنفيذها سنوات عدة .

احكام المحاكم المختلطة

ومنذ انشئت المحاكم المختلطة اشتهرت احكام مستشاريها وقضاتها بدقة حيثياتها ومراعاتها احوال البلاد وعاداتها واتلاها بالمبادئ القانونية والاستنتاجات والملاحظات وتقل اخبار القضايا المهمة التي تنظر فيها المحاكم المختلطة بالتلغراف الى اوربا ثم تنقل مجلات التشريع والقضاء احكام هذه القضايا بحجياتها المسببة . ومن اهم القضايا التي نظرتها هذه المحاكم اخيراً قضية شركة قناة السويس التي حكم فيها على هذه الشركة بان تدفع الارباح الى مساهميها ذهباً لا بسعر القطع ثم الحكم الابتدائي على الحكومة المصرية في قضية الويركو . وحدث منذ بضع سنوات ان اقدم والمرجح انه قاضي اجنبي اشتغل زمناً في المحاكم المختلطة ، نشر كراسة باللغة الفرنسية طعن فيها على احكام هذه المحاكم ورمي رجلاً بالهوى والتحيز ولكن ولاية الامر صادرها وتنوعوا الصحف المصرية عن النقل منها واذاغة محتوياتها .

ميزانية المحاكم المختلطة

وتعد المحاكم المختلطة مصدراً من مصادر الدخل للحكومة المصرية ففي الميزانيات الجديدة قدر اليراد بمبلغ مليون ومائة وستين الف جنيه وأكبر موارد هذا الدخل من رسوم عقود نقل الملكية وتبلغ ستماية الف جنيه . وقدرت المصروفات بمبلغ ثلاثماية وسبعة وتسعين الف جنيه .

مرايات المحاكم المختلطة ومباينها

للمحاكم المختلطة ثلاث سرايات نفقة في الاسكندر بقو القاهرة والمنصورة وقد نقلت اليها

المصرية في ٢٨ فبراير . وجلسة القضايا الفورية المستعجلة في ١٩ فبراير . والقضايا اليسيرة الجزئية في ٢٢ فبراير ومحكمة الجنايات في ٧ مارس .

قوانين المحاكم المختلطة

وقبل ان تفتح المحاكم المختلطة كانت الحكومة قد اتمت وضع القوانين اللازمة لهذه المحاكم باللغة الفرنسية وترجمتها باللغة العربية وعرضتها للبيع للعالمين . ونشرت عنها الجريدة الرسمية الاعلان الآتي : - «بمعد الله رب البرية تم طبع القوانين النية المختصة بفصل القضايا المحكمية المختلطة بالديار المصرية على احسن حال واكمل منوال . هاك انواعها : النوع الاول ترتيب المحاكم الهية المختصة بفصل القضايا المختلطة بالديار المصرية . الثاني القانون المدني . الثالث القوانين التجارية العمومية الرابع قوانين التجارة البحرية الخامس قانون المرافعات . السادس قوانين العقارات . ابع قوانين تحقيق الجنايات »

اختصاص المحاكم المختلطة

تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية التي تقع بين الاجانب من جنسيات مختلفة . الاجانب والوطنيين . الاجانب الذين من جنسية واحدة في حالة التنازع على عقار ثابت . وتنظر في قضايا المخالفات متى كان المتهم اجنبيا ، والجرائم المتعلقة بالنفائس خاصة بالبيوتات التجارية الاجنبية والجرائم المتعلقة باختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا بامر المحكمة المختلطة . وقضاة هذه المحاكم وروساء هذه النيابة فيها من الاجانب ويساعدون بعض القضاة ورجال النيابة من المصريين والى جانبهم هيئة من المحققين .

الجمعية العمومية والقوانين المصرية

وكانت الحكومة المصرية اذا ارادت تطبيق قانون محلي جديد على الاجانب ترغم على ارساله الى كل دولة من الدول المشتركة في المحاكم المختلطة للتصديق عليه ولا يخفى ما كانت يستلزمه هذا العمل من عنايات ومراجعات ثم انفتت الحكومة المصرية مع